S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26740*
19 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإحاطتكم علما بآخر التطورات فيما يتعلق بعدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، منذ آخر استعراض قام به المجلس في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لنظام الجزاءات المفروضة على العراق.

لقد ظل النهج الذي يتخذه العراق إزاء تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة دون تغيير. والتأكيدات العراقية المستمرة بأن الكويت جزء من العراق هي دلالات واضحة على عدم اكتراث العراق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، فإن هذه التأكيدات دليل لا لبس فيه على عدم استعدادا العراق للاعتراف بسيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية، وهي مسألة تكمن في جوهر جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

وفيما يلي استعراض لآخر المزاعم العراقية بشأن الكويت منذ الاستعراض الأخير:

١ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، نشرت صحيفة "بابل" اليومية العراقية (العدد ٧٤٩) مقالا كتبه السيد نوري نجم المرسومي، وكيل وزارة الاعلام والثقافة العراقية، بعنوان "مرة أخرى ٠٠٠ يلعب الأقزام بالنار،" ذكر فيه أن الكويت محافظة عراقية، واتهم الكويت بتلفيق الحادث الأخير الذي وقع في منطقة الحدود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على الرغم مما جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت من أن الحادث قد وقع على الجانب الكويتي من الحدود.

٢ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، نشرت صحيفة "الثورة" اليومية العراقية (العدد ٨٣٣٨) مقالا للسيد صباح ياسين، تضمن أيضا تهديدا آخر للكويت. فقد أعلن الكاتب صراحة أن شعب الكويت عراقي.

---

* أعيد اصدارها لأسباب فنية.

٣ - وما زالت وسائط الاعلام العراقية تشير الى الحدود بين الكويت والعراق بوصفها "الحدود الادارية بين محافظتي البصرة والكويت"، مما يدل على تصميم القيادة العراقية على رفض الاعتراف بسيادة دولة الكويت واستقلالها، ويدل كذلك على رفض العراق الاعتراف بالحدود التي تم تخطيطها حديثا بين الكويت والعراق. وبالاضافة الى ذلك، لا تزال وسائط الاعلام العراقية تشير الى الكويت بوصفها "المحافظة التاسعة عشرة للعراق".

٤ - وأصدرت وزارة التربية العراقية شهادتين مدرسيتين ورد فيهما ذكر محل ميلاد طالبين على أنه "محافظة الكويت". تخص الشهادة الأولى، المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الطالبة نجود عبد الله حمد، وتخص الثانية، المؤرخة ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، الطالب فواز حمود عبيد. (انظر S/26585).

٥ - وفي ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، تضمنت صحيفة "بابل" اليومية العراقية (العدد ٧٢٨)، مقالا للسيد عبد الجبار محسن، السكرتير الصحفي للرئيس العراقي بعنوان "السقوط الى دعوة أقطاب المعارضة لاقرار الحدود كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود خيانة ضد الوطن". وفي ذلك المقال ذكر السيد محسن انه "إذا نحن في مواجهة نضال ضد الوطن يموله الاستعمار ... وفي مواجهة خيانة وليست معارضة وفي مواجهة الحقوق للشعب وليس الوفاء لأهدافه حتى وصل الأمر بالمدعو عامر عبد الله والمدعو عبد الرزاق الصافي الى إقرار الحدود بين البصرة ومحافظة الكويت كما ارادتها الدوائر الاستعمارية".

٦ - وفي ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، تضمنت صحيفة "القادسية" اليومية العراقية (العدد ٣١٣)، مقالا للسيد عدنان مناتي، بعنوان، "الأهداف الاقتصادية وأساليب الحرب الاقتصادية في أم المعارك" وذكر الكاتب في المقال "وعلى مستوى الأهداف الاقتصادية الخاصة في أم المعارك التي بدأت بالفعل التاريخي في الثاني من آب عام ١٩٩٠ ... وإعادة الكويت الى الأم العراق وإعادة الجزء الى الكل والذي يعد تصحيحا تاريخيا وجغرافيا ... فضلا عن كونه تصحيحا اقتصاديا" وفي الفقرات اللاحقة من المقال ذاته، يمضي الكاتب ليوضح الفوائد الاقتصادية التي ستنجم عن "التصحيح الاقتصادي، أي ضم الكويت للعراق" على حد قوله وتضمنت هذه الفوائد ما يلي:

(أ) "تعميق التواصل وبمختلف الوسائل بين هذا الجزء من الأمة (الكويت) والأجزاء الأخرى وبخاصة الأم أي العراق كوسائل السكك الحديد والنقل الأخرى".

(ب) "إن هذا التصحيح سيزيد من دور الأم الناهضة من خلال العراق في المجال النفطي العالمي والسياسة النفطية العالمية كوسيلة من وسائل خلق التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية".

(ج) "يؤدي هذا التصحيح الى تنوع كبير في حركة التجارة الخارجية وسيقلل من الاعتماد على العالم الخارجي مما سيزيد من حركة التبادل التجاري بين الكويت وأجزاء الأمة الأخرى ومنها العراق".

(د) "انهاء الاختلال في ميزان القوى العاملة في هذا الجزء [الكويت] ولصالح أبناء الأمة العربية".

وفيما يتعلق بالمسألة الانسانية للأسرى والمفقودين من المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى، مازال العراق يرفض التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. فلم يستجب العراق بعد للطلب الرسمي الذي قدمته اليه لجنة الصليب الأحمر الدولية للحصول على معلومات بشأن ملفات فردية لأكثر من ٦٠٠ شخص كانت قد أرسلتها اللجنة الى العراق منذ حوالي ثمانية أشهر. والعراق بذلك ينكل بوضوح عن استعداده السابق للاستجابة للجنة بشأن أي ملف فردي في غضون ١٠ أيام من تلقيه. وفضلا عن ذلك، مازال العراق يرفض حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية (المؤلفة من أعضاء التحالف والعراق ولجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تتناول هذه المسألة. وقد رفض العراق حضور الاجتماعين الأخيرين للجنة الثلاثية اللذين دعت اليهما لجنة الصليب، الأحمر الدولية، واللذين كان من المقرر عقدهما في جنيف في تموز/يوليه وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

وخارج إطار آلية مجلس الأمن لتناول هذه المسألة، منع العراق السيد رشيد إدريس، مبعوث الأمين العام الى جامعة الدول العربية، من القيام بمهمته لزيارة العراق واستخدام مساعيه الحميدة كوسيط للافراج عن الأسرى والمحتجزين. كذلك أحبط جهود العاهل المغربي، جلالة الملك الحسن الثاني، ووساطته الكريمة لضمان الإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين.

وفي محاولة أخرى للخروج بهذه المسألة الحيوية عن مسارها، دعا العراق مؤخرا الى إنشاء لجنة تضم المغرب وقطر وأعضاء من البرلمان الكويتي، من أجل "الانتهاء من هذه المسألة بالتحقيق في الوقائع مباشرة". وهذا الاقتراح العراقي الذي يمثل اعترافا من العراق بوجود سجناء ومحتجزين من المواطنين الكويتيين ومواطني بلدان أخرى، القصد منه زيادة تشويش المسألة. وهو يرمي الى تشويش وتفادي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وجهود لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفيما يتعلق بهذا الاقتراح تجدر الاشارة الى أن الكويت ترحب بجميع الجهود التي من شأنها أن تساعد على حل هذه المسألة الانسانية، مادامت هذه الجهود تتم في إطار ارادة المجتمع الدولي المتجسدة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.

والأمثلة الواردة أعلاه دليل لا يدحض على تحدي العراق المستمر للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي تمثل، علاوة على ذلك، اخلالا صارخا بالالتزامات التي دخل فيها العراق بقبوله هذه القرارات، وتمثل بالتالي تحديا لارادة مجلسكم الموقر وإرادة المجتمع الدولي. إن الادعاءات العراقية

المستمرة بأن الكويت جزء من العراق، ورفض العراق التعاون بشأن مسألة السجناء والمفقودين ليسا، بأي حال، الدليل الوحيد على رفض العراق الامتثال لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. وفي السرد التالي دليل على إخفاق إضافي للعراق في الامتثال لإرادة مجلس الأمن.

١ - لم يف العراق بالتزامه فيما يتعلق بالتعويض بموجب الجزء هاء من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ومازال يرفض تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) (S/26449).

٢ - مازال العراق يرفض مبدأ إعادة توطين وتعويض المزارعين/الملاك العراقيين الذين توجد ممتلكاتهم على الجانب الكويتي من الحدود. وعلاوة على ذلك، تواصل السلطات العراقية الضغط على المزارعين/الملاك لرفض التعاون مع خبير مسح الأراضي المكلف من الأمم المتحدة والذي عهدت اليه بمهمة تقدير قيمة الممتلكات، وعدد المواطنين العراقيين الموجودين على الجانب الكويتي من الحدود (S/26449).

٣ - مازال العراق يصر على أنه غير مسؤول عن إعادة الممتلكات التي قدرت بمئات الملايين من الدولارات التي كانت قد سرقت من القطاع الخاص، والتي نقل أغلبها الى العراق، على النحو الموثق في قوائم الجرد التي نشرتها الوزارات العراقية المختلفة (S/26449).

إن القضايا المثارة أعلاه هي مؤشرات واضحة على اصرار العراق على اتباع سياسة التحدي لقرارات مجلس الأمن. ولما كان الهدف من هذه القرارات هو كفالة الاحترام التام لاستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية، فإن على المجتمع الدولي أن يتخذ الاجراء المناسب لضمان امتثال العراق، لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نصا وروحا. ويتعين على المجلس ألا يتناول فحسب الآثار المترتبة على غزو الكويت واحتلالها بل أيضا الدوافع الكامنة وراء الغزو. وبعبارة أخرى، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على الاصرار العراقي المستمر على أن الكويت جزء من العراق. وإلا فستظل الأهداف العراقية تشكل تهديدا للأمن والسلم في المنطقة.

وسأكون ممتنا إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم